

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

وَشَرَطُ الإِمَالَةِ التي يُكْفَى هَـ المانع : أن لا يكون سببها كسرةً مقدرة ولا ياء مقدرة
فإن السبب المقدر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف أقوى من الظاهر لأنه إما متقدم عليها
أو متاخر عنها فمن ثَمَّ - أميل نحو خاف وطاب وحق وزاغ .
مسألة : يُوَثَّر مانع الإِمَالَةِ إن كان منفصلاً ولا يؤثر سببها إلا متصلاً فلا يُمَال نحو ()
(أَتَى قَاسِمٌ) (لوجود القاف ولا " لزيد مال " لانفصال السبب .
هذا ملخص كلام الناظم وابنه وعليهما اعتراض من وجهين : .
أحدهما : أنها مَثْبُوتَةٌ ب () (أَتَى قَاسِمٌ) مع اعترافهما بأن الياء المقدرة لا يؤثر
فيها المانع والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر والمثال الجيد " كتاب قاسم " .
والثاني : ان نصوص النحويين مخالفة لما ذكرنا من الحكمين .
قال ابن عصفور في مُقَرَّرٍ به - بعد أن ذكر أسباب الإِمَالَةِ - ما نصه : .
وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو " لزيد مال " إلا أن إِمَالَةَ المتصلة كائنة ما
كانت أقوى . وقال أيضاً : وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإِمَالَةُ إلا
فيما أميل لكسرة عارضة نحو () (بَمَال قَاسِمٌ) أو فيما أميل منه من الألفات التي هي
مِثْلَاتُ الضمائر نحو " أراد أن يعرفها قبل " أنتهى ولولا ما في شرح الكافية لَحَمَلَتْ
قوله في النظم : .
(وَالكَفَّ قَدَّ يُوجِدُهُ مَا يَنْفَصِلُ ...) .
على هاتين الصورتين لإشعار " قد يفعل " في عرف المصنفين بالتقليل